النفط يرتفع 0.5 بالمئة .. «برنت» يلامس 51 دولاراً

«أوبك»: الطلب العالمي على النفط سيتعافى في 2021 بخطى أبطأ

قالت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، "إن الطلب العالمي على النفط سيتعافى في 2021 بخطى أبطأ مما كان يعتقد في السابق بسبب التأثير المستمر لجائحة فيروس كورونا التي أعاقت جهود المنظمة وحلفائها لدعم السوق".

وبحسب "رويترز"، أضافت «أوبك» في تقريرها الشهري، أن "الطلب سيرتفع بواقع 5.90 مليون برميل يوميا العام المقبل، إلى 95.89 مليون برميل يوميا". وتوقعات النمو هذه أقل بمقدار 350 ألف برميل يوميا مما كان متوقعا قبل شهر.

ودفع احتمال التعافي الأبطأ للطلب بالفعل «أوبك» وحلفاءها، وهي مجموعة تعرف باسم «أوبك+»، إلى إبطاء وتيرة زيادة إنتاج النفط المقررة في 2021. ومن المقرر أن تجتمع لجنة تابعة لـ«أوبك+» أمس الأربعاء، لمراجعة السوق. وتجاوز النفط 50 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ (مارس)، مدعوما بآمال بأن طرح لقاحات كوفيد – 19 سيؤدي إلى زيادة في الطلب، على الرغم من استمرار إجراءات العزل العام في دول أوروبية رئيسة.

وقالت «أوبك»، "في حين إنه من المتوقع أن يتباطأ النمو في الربع الرابع مع إعادة تطبيق إجراءات العزل العام واحتمال تمديد بعض هذه الإجراءات إلى 2021، فإن المستجدات المتعلقة باللقاحات كان لها أثر إيجابي في التوقعات الاقتصادية".

وأضافت «أوبك» في التقرير "بينما تظل توقعات 2021 عند 4.4 في المائة، فإن الأخبار الإيجابية الأحدث حول برامج التطعيم الأسرع من المتوقع في الاقتصادات الكبرى تشير إلى صعود محتمل لتوقعات النمو في العام المقبل". وخفضت «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب في 2021 من تقدير مبدئي عند سبعة ملايين برميل يوميا في (يوليو). وأبقت المنظمة أيضا في التقرير على تقديراتها للانكماش التاريخي في استخدام النفط هذا العام دون تغيير عند 9.77 مليون برميل يوميا. وأظهر التقرير زيادة في الإنتاج أيضا، على عكس أهداف «أوبك+»، على الرغم من استمرار امتثال «أوبك» إلى حد كبير لقيود الإمدادات التي تم التعهد بها هذا العام بعد أن ضربت الجائحة الطلب.

وارتفعت أسعار النفط بنسبة 0.5 %، حيث لامس خام برنت 51 دولارا للبرميل بينما يجري تداول الخام "الأمريكي" قرب 48 دولارا للبرميل. وكانت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، قد انخفضت ، بنسبة 0.4 في المائة لتتداول عند 50.55 دولار للبرميل.

كما انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.4 في المائة لتتداول عند 47.45 دولار للبرميل. كانت الأسعار قد ارتفعت مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

الجدعان: 2021 ستكون سنة التعافي الاقتصادي

محمد الجدعان

قال وزير المالية محمد الجدعان إن عام 2021 سيكون سنة التعافي الاقتصادي، جاء ذلك في جلسة حوارية خلال انطلاق ملتقى الميزانية 2021.وأضاف الجدعان: في سنة الجائحة استكملنا عددًا من مشاريع التخصيص في عدة قطاعات.

وأكد محمد الجدعان وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف، أن الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1442 – 1443هـ (2021)، تستهدف استمرار الصرف على المشاريع الكبرى، وبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030، ودعم القطاع الخاص من خلال صندوق التنمية الوطني، وصناديقه المتعددة، إضافة إلى صندوق الاستثمارات العامة؛ لتوفير مزيد من الوظائف للمواطنين، وتشجيعهم على العمل الحر لتعزيز دخولهم، وتمكينهم من التمتع بالخدمات الأكثر جودة.

وأشار خلال المؤتمر الصحافي المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة 2021 البارحة، إلى أن عام 2020 كان استثنائيا حيث تعاملت معه الحكومة باحترافية، وتناغم. وقال في رد على سؤال لـ"الاقتصادية"، إن الإغلاق الاحترازي أدى إلى زيادة في نسب البطالة، لكنها قليلة جدا مقارنة بالدول الأخرى، مبينا أن الحكومة مستمرة في التوظيف بحرص وللوظائف الضرورية جدا. وأوضح الجدعان أن الحكومة اتخذت قرارات صارمة وسريعة وحاسمة بتناغم بين الجهات الحكومية؛ لمنح الأولوية لصحة الإنسان أولا، متوقعا أن ترتفع النفقات الحكومية عن الميزانية المعتمدة لهذا العام 2020 لتبلغ نحو 1.068 مليار ريال، فيما يقدر إجمالي النفقات بنحو 990 مليار ريال في عام 2021.

وعلى مستوى القطاعات، لفت إلى أنه يتوقع أن يرتفع الإنفاق على قطاع الخدمات البلدية بنحو 4.6 في المائة، وقطاع التعليم بنحو 1.4 في المائة بنهاية العام 2020 مقارنة بالعام السابق، فيما يتوقع أن ينخفض الإنفاق على القطاع العسكري 5.9 في المائة للفترة ذاتها، كما يقدر أن تصل النفقات التشغيلية نحو 889 مليار ريال في عام 2021، مقارنة بنحو 931 مليار ريال في عام 2020.

وأكد الجدعان أن الإصلاحات التشريعية خلال الأعوام الماضية مكنت الحكومة من امتصاص الصدمة، والتعامل مع جائحة كورونا بكفاءة، مستشهدا بتطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد الذي أسهم في دعم المحتوى المحلي.

وأشار إلى أن المبادرات الحكومية ركزت على تحفيز القطاع الخاص بنحو 150 مبادرة ووفرت السيولة الكافية له؛ لتمكينه من القيام بأنشطته، مبينا أن هناك نموا إيجابيا في معدلات توظيف المواطنين خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020، متوقعا أن يشهد الاقتصاد نموا إيجابيا بنحو 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل، مشيرا إلى أن مؤشر مديري المشتريات شهد ارتفاعا إلى 54.7 نقطة خلال (نوفمبر) الماضي.

الإمارات تستحوذ على 11 بالمئة من صادرات العالم من الذهب

عبدالله بن طوق المري

أكد وزير الاقتصاد الإماراتي عبدالله بن طوق المري، أنّ الإمارات استطاعت، أن تتبوأ مكانة عالمية رائدة كمركز حيوي لتجارة الذهب والمعادن الثمينة، حيث تستحوذ على 11% من إجمالي صادرات الذهب العالمية، مشيراً إلى أن حكومة دولة الإمارات تتخذ خطوات واسعة لتطوير قطاع تجارة الذهب وفق أفضل الممارسات الدولية وبما يضمن مزيداً من الريادة والتنافسية لدولة الإمارات في هذا القطاع الحيوي.

وأشار إلى أهمية اعتماد المجلس الوزاري للتنمية برئاسة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، سياسة جديدة لقطاع الذهب، تهدف إلى تطوير حوكمة تجارة وتداول الذهب بالدولة لتكون متوافقة مع أفضل المعايير العالمية المطبقة في هذا الصدد، وتتضمن هذه السياسة أربع مبادرات رئيسية هي: إنشاء معيار الإمارات للتسليم الجيد للذهب، وتطوير منصة اتحادية لتداول الذهب، وتأسيس لجنة خاصة بسوق السبائك الإماراتية، وأخيراً بناء قاعدة بيانات للشركات والأفراد المتداولين للذهب.

وقال بن طوق : تمثل السياسة الجديدة لقطاع الذهب، والتي اعتمدها المجلس الوزاري للتنمية وعملت على تطويرها وزارة الاقتصاد بالشراكة مع عدد من الجهات المعنية، في مقدمتها وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة الاتحادية للجمارك، ومركز دبي للسلع المتعددة، ومؤسسة دبي لتنمية الصادرات، خطوة مهمة في إطار جهود دولة الإمارات لضمان بيئة مستقرة ومزدهرة لتجارة وتداول الذهب في الدولة وتعزيز مكانتها كمركز دولي مهم في السلسلة الدولية لتجارة الذهب والمعادن الثمينة وتعظيم الفائدة من هذا القطاع على زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونمو الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن دولة الإمارات تتمتع اليوم بمميزات عديدة تجعل منها قوة عالمية مؤثرة في قطاع الذهب، بما فيها موقعها الاستراتيجي وبيئة الأعمال المشجعة على الاستثمار ومزاولة الأعمال والبنية التحتية المتطورة وتطبيقها لأفضل الممارسات العالمية في مجال تجارة وتداول الذهب، مشيراً إلى أن تطبيق المبادرات النوعية الأربع ضمن سياسة الذهب الجديدة في الدولة من شأنه إحداث تحول إيجابي من حيث تحقيق القيمة المضافة لأنشطة تجارة وصناعة الذهب محلياً وتعزيز الوضع التنافسي العالمي للذهب في دولة الإمارات.

من جانبه، أوضح الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، أن دولة الإمارات تمثل وجهة رائدة وجاذبة على خريطة التجارة الدولية بالنسبة لتداول الذهب والمعادن الثمينة، وأن تجارة الذهب تستحوذ على أكثر من 29% من إجمالي الصادرات الوطنية غير النفطية، وأنها محور رئيسي في أنشطة التجارة الخارجية للدولة.

أداء أفضل من المتوقع لاقتصاد منطقة اليورو في ديسمبر

كشف مسح أن اقتصاد منطقة اليورو حقق أداء أفضل من المتوقع في ديسمبر على الرغم من أنه لا يزال منكمشا على نحو طفيف حيث كان للموجة الثانية من حالات الإصابة بفيروس كورونا وإعادة فرض إجراءات العزل العام تأثير أقل مما حدث في وقت سابق من العام بحسب رويترز.

وسجلت الصناعات التحويلية نموا قويا مدعومة بارتفاع الصادرات وانتعاش الأداء في ألمانيا، لكن قطاع الخدمات ظل متراجعا بفعل إجراءات التباعد الاجتماعي.

وارتفعت القراءة الأولية لمؤشر آي.إتش.إس ماركت المجمع، الذي يعتبر مقياسا جيدا لمتانة الاقتصاد، إلى 49.8 في ديسمبر كانون الأول من 45.3 في نوفمبر تشرين الثاني وهو ما يقل بقليل عن حد الخمسين نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش. وكان استطلاع أجرته رويترز توقع زيادة أقل بكثير إلى 45.8.

وتوقع استطلاع أجرته رويترز هذا الشهر انكماش الاقتصاد 2.6 بالمئة هذا الربع.

وقفز مؤشر مديري المشتريات الذي يغطي قطاع الخدمات المهيمن على المنطقة إلى 47.3 من 41.7 متجاوزا كافة التوقعات في استطلاع رويترز والتي كانت تشير إلى زيادة متواضعة عند 41.9.

وسجل مؤشر التوظيف 49.4، وهو ما يمثل انكماشا، وإن كان أفضل من نوفمبر تشرين الثاني حين بلغ 48.2.

وكانت المصانع أقل تضررا من إجراءات العزل العام حيث ظل الكثير منها مفتوحا وقفزت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية إلى 55.5 بالمئة من 53.8، وهو أعلى مستوى منذ مايو أيار 2018 ويفوق أيضا كافة التوقعات في استطلاع أجرته رويترز وكان متوسط التوقعات فيه عند 53.0.

روسيا تفرض ضرائب على صادرات القمح

قال ماكسيم ريشيتنيكوف، وزير الاقتصاد الروسي، خلال اجتماع للحكومة أمس، إن روسيا تعتزم فرض ضريبة تصدير على القمح في إطار إجراءات تهدف لاستقرار أسعار الغذاء المحلية المرتفعة، التي انتقدها الرئيس فلاديمير بوتين.

ووفقا لـ"رويترز"، ذكر الوزير أن الضريبة على الصادرات ستكون 25 يورو (30.4 دولار) للطن بين 15 (فبراير) و30 (يونيو). وستطبق هذه الضريبة على حصة صادرات حبوب تبلغ 17.5 مليون طن خلال الفترة نفسها.

وقالت شركة سوفيكون للاستشارات الزراعية في مذكرة إن الضريبة قد تخفض صادرات القمح الروسية للفترة 2020 – 2021 بين مليونين وثلاثة ملايين طن إلى ما يراوح بين 37.8 و38.8 مليون طن. ومن المرجح أن تزيد أسعار صادرات القمح الروسي في (ديسمبر) و (يناير) بين 2 و4 في المائة.

وانتقد بوتين ارتفاع أسعار الغذاء في الأسبوع الماضي، وتزامن ارتفاعها مع تراجع دخل المواطنين الروس 4.8 في المائة، في الربع الثالث من العام وأكبر تراجع له في 20 عاما في الربع السابق بفعل أزمة كوفيد – 19.

وكان قد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أخيرا، أن الصعوبات، التي تواجه الشركات من تفشي وباء كورونا وسعر صرف الروبل، تسببا في عملية تسارع التضخم في روسيا.

وقال خلال اجتماع حول القضايا الاقتصادية، إن "تسارع التضخم في روسيا نتج بسبب عدد من الأمور الاقتصادية وعوامل موضوعية أخرى".

وأضاف: في الآونة الأخيرة، ارتفع التضخم فوق الهدف، الذي حدده البنك المركزي، بالطبع، تؤثر عدة عوامل موضوعية هنا، بما في ذلك الصعوبات في تشغيل الشركات في حال تفشي الوباء وتراجع الروبل.

وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، أصدر صندوق النقد الدولي توقعاته لأداء الاقتصاد الروسي، وتوقع أن يتراجع الاقتصاد الروسي هذا العام 4 في المائة. كذلك توقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد الروسي العام المقبل 2.5 في المائة، فيما كان قد توقع سابقا أن يحقق نموا 2.8 في المائة.

ويرى الصندوق، أن "تعافي الاقتصاد الروسي، الذي بدأ في الصيف، مهدد الآن بسبب زيادة معدلات الإصابة بكورونا واستئناف القيود (على الأنشطة الاقتصادية)، لكن هذه العوامل ستؤثر في الاقتصاد أقل مما كان الوضع في الربيع". وأشار إلى أن "مسألة تشديد القيود تؤثر في آفاق الانتعاش، كذلك تؤثر في ذلك التوترات الجيوسياسية، لكن الأنباء الإيجابية حول تطوير لقاحات ضد كورونا ستحسن من آفاق الاقتصاد الروسي".

وقال الصندوق، في تقرير حول تأثير أزمة كورونا في الاقتصاد الروسي، إن الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من المتوقع أن يتراجع خلال العام الجاري 4 في المائة، بعدما كان يتوقع في وقت سابق تراجعا 4.1 في المائة.

ويرى الصندوق أن "تعافي الاقتصاد الروسي، الذي بدأ في الصيف، مهدد الآن بسبب زيادة معدلات الإصابة بكورونا واستئناف القيود (على الأنشطة الاقتصادية)، لكن هذه العوامل ستؤثر في الاقتصاد أقل مما كان الوضع في الربيع".

انخفاض توقعات نمو الناتج المحلي لألمانيا إلى 4.2 بالمئة

توقع معهد إيفو الألماني أن يتعافى أكبر اقتصاد في أوروبا على نحو أقل قوة مما كان متوقعا في العام القادم إذ تكبح إجراءات عزل عام أكثر صرامة لاحتواء الموجة الثانية من الإصابات في جائحة كوفيد19– المستهلكين والشركات بحسب رويترز.

وفرضت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل وزعماء الولايات إجراءات عزل عام مخففة اعتبارا من الثاني من نوفمبر تشرين الثاني، تغلق بموجبها المطاعم أبوابها لكن تظل المتاجر والمدارس مفتوحة. واعتبارا من اليوم الأربعاء، تسري تدابير أكثر صرامة أغلقت معظم المتاجر وكذلك صالونات تصفيف الشعر وخدمات أخرى.

وخفض إيفو اليوم الأربعاء توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام القادم إلى 4.2 بالمئة من 5.1 بالمئة في السابق. وبالنسبة لعام 2022، رفع إيفو تقديره للناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5 بالمئة من 1.7 بالمئة.

وقال تيمو فولمرسهويزر الاقتصادي لدى إيفو "التعافي تأجل بسبب الإغلاق الأحدث هنا وفي دول أخرى". لذا لن يصل إنتاج السلع والخدمات إلى مستوى ما قبل الأزمة قبل نهاية 2021.

ونتيجة لإجراءات العزل العام، يتوقع إيفو انكماش الاقتصاد في الربع الأخير من العام الجاري. وبالنسبة لعام 2020 ككل، يتوقع تراجعا 5.1 بالمئة، بدون تعديل في ضوء تأثيرات التقويم.

المركزي التركي: لن نتوانى عن تشديد السياسة النقدية

أكد محافظ البنك المركزي التركي ناجي إقبال أن تركيا لن تتوانى عن تشديد السياسة النقدية إذا ما اقتضت تطورات الأسعار ذلك.

ونقلت وكالة "بلومبرج" للأنباء عنه القول إنه سيتم تشديد السياسة النقدية في 2021 إذا ما اقتضت الحاجة في ظل احتمالات ارتفاع التضخم.

وكان البنك رفع الشهر الماضي معدل الفائدة الرئيسي إلى 15%، حيث قرر رفع سعر الفائدة بـ 475 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع من 25ر10% إلى 15%.

وأرجع البنك القرار إلى ارتفاع معدلات التضخم، في إشارة ربما إلى إمكانية تبني رفع جديد للفائدة قريبا.